التوزيع الجغرافي للسكان في محافظة البصرة وتأثيره في قوة العراق السياسية

م.د. حسين قاسم محمد الياسري
مركز دراسات البصرة والخليج العربي
جامعة البصرة

الملخص

تتناول هذه الدراسة التوزيع الجغرافي لسكان محافظة البصرة وتأثير ذلك التوزيع في ضعف الدولة وقوتها ، من خلال دراسة التوزيع النسبي والكثافي والتركز السكاني، فضلاً عن البيئي ، للكشف عن مدى تركز السكان وانتشارهم، وما ينجم عنه من مشاكل أمنية وسياسية داخلية، أو خارجية في حال نشوب صراع خارجي أو تفاعل السكان مع سكان الدول المجاورة ، وقد أظهرت نتائج الدراسة إنّ هنالك تركزاً للسكان في مساحات صغيرة، إذ يتركز ما يقارب من نصف السكان في مركز البصرة، ومعظم سكان المحافظة يستوطنون المناطق الحضرية ، مما يعكس تدني التنمية الإقليمية للمناطق الأخرى، ولذلك فإنّ وضع خطط وبرامج للتنمية المتوازنة وبناء المدن الجديدة سيسهم في إعادة التوزيع بشكل افضل، مما يحقق استقراراً أمنياً داخل المحافظة ، ويزيد من فاعلية السكان في قوة الدولة .

The geographical distribution of the population in the province of Basra and its influence in Iraq's political strength

Assis. Dr. Hussein Qasem Mhammed AlYasiri
Center for Basra and Arab Gulf Studies
University of Basrah

Abstract

This study deals with the geographical distribution of the population of Basrah governorate and the impact of this distribution on the weakness and strength of the state by studying the relative and intensive distribution and population concentration, as well as the environment, to reveal the concentration and spread of the population and the internal and external security and political problems. Or population interaction with the population of neighboring countries. The results of the study showed that there is a concentration of population in small areas. Nearly half of the population is concentrated in the center of Basrah. Most of the population resides in urban areas, reflecting the low regional development of other regions.Plans and programs for balanced development and the building of new cities will contribute to better redistribution, thus achieving security stability within the province and increasing the effectiveness of the population in the power of the state.

المقدمة

تأتي أهمية التوزيع الجغرافي للسكان من خلال العلاقة بين الجغرافية والسكان من جوانب عدة أبرزها نمط التوزيع السكاني على الإقليم الجغرافي مرتبطاً به محددات ذلك التوزيع ونتائجه على السكان والإقليم، ولا تخلو الدراسات الجغرافية السياسية بالإشارة إلى توزيع السكان كأحد القواعد الأساسية التي تحدد قوة السكان والدولة، فانتشار السكان أو تركزهم في منطقة معينة يتوقف عليها توزيع الموارد البشرية، والخدمات، والمشاريع الاقتصادية، ومعالجة المشاكل ووضع الحلول لها، لأن تركز السكان في منطقة ينعكس على القوة القومية لها من حيث أنه يحدد ما يتيسر من رأس مال المتاح للاستثمار في حين إن قلتهم بمناطق معينة لا يوفر إلا سوقاً صغيرة . فقلة السكان بحد ذاتها تعد عنصراً من عناصر الضعف على إن التوزيع الأمثل والمتوازن للسكان على وحدة المساحة يعد عامل قوة وسداً للثغرات السكانية التي من شأنها إضعاف الدولة وأثرها في موازين القوة على مستوى الإقليم أو العالم .

مشكلة الدراسة :

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الآتي : هل يؤثر توزيع السكان في قوة المحافظة السياسية ؟ وهل هناك انتظام في توزيع السكان أم خلل في التوزيع ؟

فرضية الدراسة :

إن لتوزيع السكان تأثيراً مباشراً وأحياناً غير مباشر في بناء القوة السياسية للدولة من خلال تأثيره في التنمية الشاملة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحليل توزيع السكان في محافظة البصرة، بدعم الجوانب الإيجابية وتقويم سلبياتها للوصول إلى خصائص توزيع أمثل يحقق معها دعماً لقوة المحافظة سكانياً وسياسياً لضمان الأمن الداخلي للمحافظة والأمن الوطني العراقي، وفي بعديه الأمني والمستقبلي. واتبعت الدراسة منهج تحليل القوة وهو احد المناهج المعتمدة في الدراسات الجغرافية السياسية في تحليل وتوزيع السكان وتقويمهم ، والهدف

منه تحديد مواطن الضعف وسبل معالجتها للوصول إلى التوزيع السكاني الأمثل في قوة المحافظة السياسية .

مبررات الدراسة :

تتمتع المحافظة بموقع استراتيجي مهم للعراق . وإمكانيات اقتصادية كبيرة نسبياً لاسيما الاحتياطي الكبير من النفط الخام فضلاً عن محدودية الدراسات العلمية للوضع السكاني لاسيما التوزيع من وجه نظر الجغرافية السياسية وتقويم مكامن القوة والضعف.

حدود الدراسة :

يتحدد البحث بمحافظة البصرة التي تقع في جنوب شرق العراق بين دائرتي عرض(٢٩َ.٥ْ و٣١.٢٠ْ) شمالاً ، وقوسي طول(٤٠.٤٦َْو٤٨.٣٠ْ) شرقاً ، والتي تتكون من سبعة وحدات إدارية (قضاء) ، خريطة (١) و(٢). أما التحديد الزماني ، فيتحدد بالمدة من ١٩٧٧-٢٠١٦ .

خريطة(١)

موقع محافظة البصرة

المصدر، اعتماداً على، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة محافظة العراق الإدارية

أولاُ– مفهوم التوزيع السكاني

يقصد بتوزيع السكان نسبة ما يصيب الوحدة الإدارية من مجموع السكان، ويهدف إلى تشخيص واقع الانتشار السكاني في المكان ، وإبراز صورة التوزيع والأنماط التي يتخذها والخصائص الجغرافية التي تتحكم في ذلك ، ويمكن من خلاله معرفة

مناطق التركز والتخلخل السكاني، لوضع المؤشرات الواقعية بين أيدي المخططين ومن أجل توفير الخدمات الأساسية للسكان[١]، ولعل أبرز ما يظهره توزيع السكان العلاقة المباشرة والترابطية بين وجود السكان وتوزيعهم السليم مع وجود الأمن وإمكانات الدفاع لأن الانتشار السكاني المتكافئ والمتوازن يحقق قدراً عالياً من الأمن والاستقرار، بما في ذلك الولاء الداخلي والأمن الخارجي ، وفي مقابل ذلك يترتب على التشتت السكاني ضعف في رقعة الدولة ، وترابط سكانها لاسيما مع وقوع بعض التجمعات السكانية في مناطق الهوامش والأطراف والمناطق المعزولة[٢] ، فالمناطق الخالية من السكان أو النادرة منهم تُعد عقبة يصعب اجتيازها في توزيع السكان بكيان الدولة ، ومن ثم تصبح عامل تفكيك كما أن المناطق شبه الخالية من السكان تخلق روحاً انفصالية بين سكان المناطق الواقعة على جوانبها لاسيما إذا كان سكان الدولة يرتبطون بدولة أخرى ارتباطاً قومياً وثيقاً[٣]، ومن جانب آخر إن المناطق الآهلة بالسكان والواقعة بالقرب من مناطق النزاع السياسي تصبح ذات

خريطة(٢)

التقسيمات الادارية ومظاهر السطح في محافظة البصرة

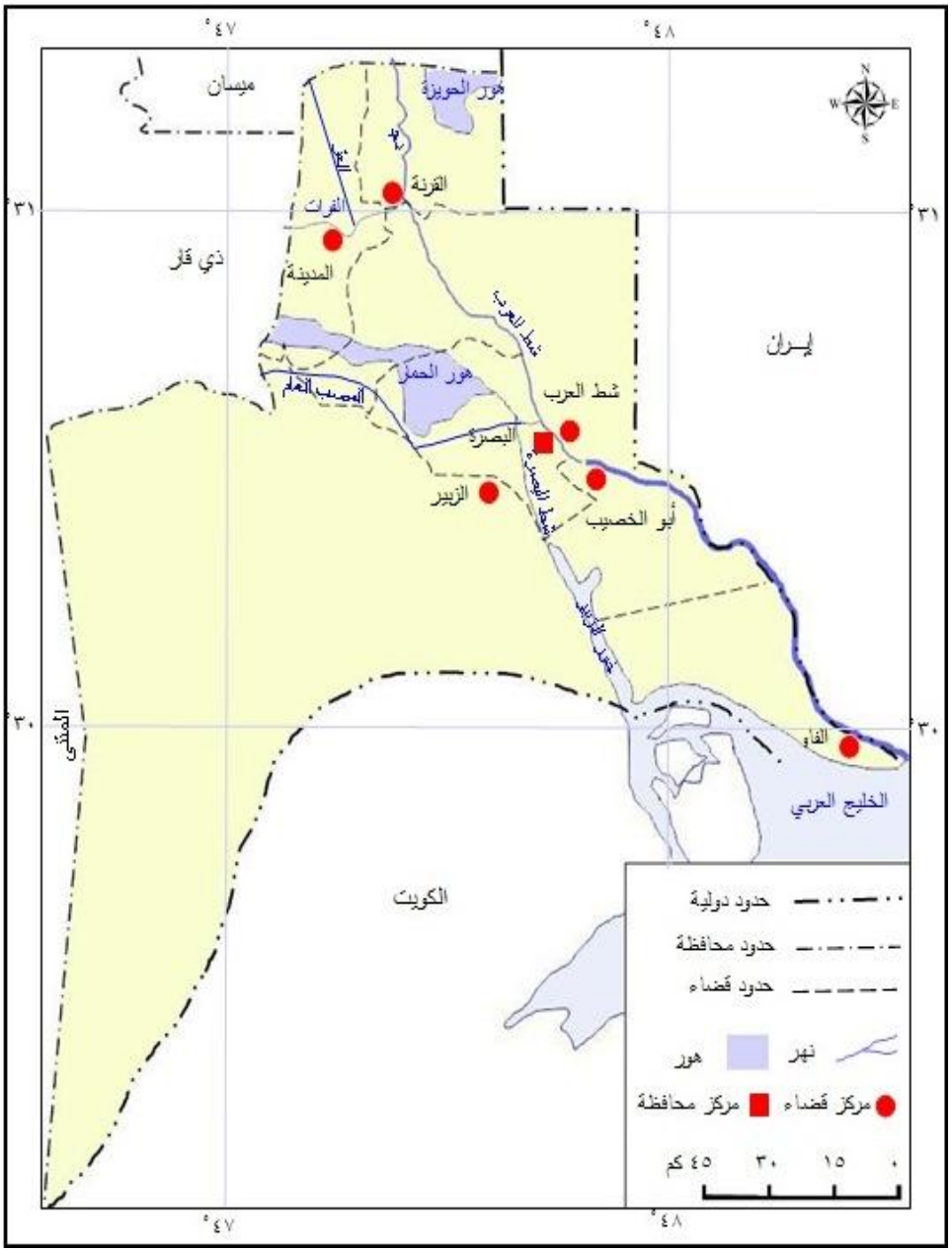

المصدر، اعتماداً على، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة، خريطة محافظة البصرة الإدارية

أهمية كبيرة للدولة في وقت الحرب، لأن هذه المناطق إذا تعرضت لغزو خارجي يمكن أن تقاوم الغزاة وتعيق تقدمهم إلى مناطق أخرى، وتسمح بشن حرب عصابات، وتكوين فرق للمقاومة إذا أحسن تنظيمها لتسهم في وقف تغلغل القوات المعتدية[٤]. وبما أن مدن الشريط الحدودي وهي الفاو، والسيبة ، وفي سنوات لاحقة أبو الخصيب وشط العرب، قد أُخليت من سكانها في الحرب العراقية–الإيرانية فلم يكن لسكانها دور في تلك الحرب مما سهل اندفاع القوات الإيرانية في داخل الحدود العراقية ودخولها الفاو، وفي عام ٢٠٠٣ لم يبدِ سكان مدن أم قصر وسفوان مقاومة أثناء دخول قوات التحالف الأمريكي عام ٢٠٠٣ بسبب عدم رغبة السكان في الدفاع عن النظام السابق ورغبتهم بالخلاص منه بأي وسيلة كانت، وما حدث من مقاومة في أم قصر كان من قبل القوات العسكرية المتواجدة هناك التي كانت تؤمن بصعوبة زوال النظام واستحالة الإطاحة به .

١– التوزيع النسبي :

وهو تحويل أعداد السكان إلى نسب تشكل بمجموعها النسبة الكلية لسكان المنطقة أو الإقليم، ومن ثمَ تصنف الوحدات الإدارية بحسب درجة إسهامها أو نصيبها من إجمالي السكان أو الظاهرة المدروسة، والنسب المئوية هي الشائعة في الدراسات الجغرافية للمقارنة بين الظواهر[٥] . وتكشف النسب المئوية للسكان عن هيكلية التواجد السكاني في أقضيتها التي يمكن من خلالها تحديد أهم مكامن القوة السكانية وإسهامها في قوة المحافظة ، وهذا التوزيع يظهر امكانية التكهن بالصورة المستقبلية لتوزيع السكان داخل المحافظة وتحديد سلبياته ، فمن الجدول (١) ، وشكل (١) يظهر التباين الإقليمي لتوزيع السكان كما يلي :

– يضم قضاء البصرة أكبر تجمع للسكان إذ بلغت نسبتهم (٥١ ، ٤٥,٨ ، ٥٠,٣ ، ٤٩,٨ ، ٤٩,٤%) على التوالي ، للسنوات ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠١٦ ، وعلى الرغم من أن انخفاض النسبة هو مؤشر إيجابي في إعادة التوزيع ، إلا أنها مازالت تضم أكثر من ثلث السكان، وتقترب من النصف، لكون القضاء هو مركز المحافظة الإداري الذي تتركز فيه معظم المؤسسات الاقتصادية، والخدمية، والتعليمية، والصحية، والثقافية، والترفيهية .

– يأتي قضاء الزبير بالمرتبة الثانية فقد بلغت نسبة السكان (١٢,٤ ، ٢٤ ، ١٦,٦ ، ١٦,٨ ،١٧,٦%) على التتابع وللسنوات السابقة، ويعزى ذلك لموقعه الاستراتيجي القريب من الحقول النفطية، والموانئ البحرية التي تجذب الأيدي العاملة، يليه قضاء القرنة بالمرتبة الثالثة، إذ بلغت نسبه السكان(٨,٦ ، ٩,٣ ، ٩,٩ ، ١٠,٢ ، ٩,٨%) على الترتيب وللمدة نفسها، ويعزى ذلك إلى موقع القضاء الاستراتيجي الذي يضم مجموعة من الحقول النفطية، فضلاً عن أن مركزه الإداري الذي يعد مركزاً إقليمياً للمناطق الشمالية في محافظة البصرة ، وعلاقاته المباشرة مع محافظتي ميسان وذي قار مما أدى إلى جذب أعداد من الأيدي العاملة من داخل المحافظة وخارجها ، أما قضاء المدينة فيأتي بالمرتبة الرابعة إذ تبلغ نسبة السكان (٧,١ ، ١٧,٢ ، ٨,٢ ، ٨,٣ ، ٨%) على التوالي للمدة من ١٩٧٧–٢٠١٦ ، ويؤول ذلك إلى جذب هذا القضاء للسكان المستمر منذ عام ١٩٨٧ بسبب ظروف الحرب العراقية–الإيرانية ، وحرب الخليج الثانية والثالثة التي أدت إلى هجرة كثير من سكان مركز البصرة والأقضية الجنوبية إلى هذا القضاء الذي كان يتمتع بهدوء نسبي وهو بعيدٌ عن القصف المدفعي، فضلاً عن القصف الجوي الذي كان يستهدف المؤسسات الحيوية في محافظة البصرة التي يخلو منها القضاء عدا الجسر الرابط بين ضفتي الفرات الذي تم استهدافه بقصف جوي في حرب الخليج الثانية ، وهذا الأمر أدى إلى استقرار كثير من المهاجرين في هذا القضاء وعدم عودة الكثير منهم إلى أماكنهم الأصلية بعد سقوط نظام الحكم عام ٢٠٠٣ .

– تشكل الأقضية الأخرى المراتب الأخيرة ، وهي أبو الخصيب، وشط العرب، والفاو، ويعزى ذلك إلى تأثر تلك الوحدات الإدارية بظروف الحرب العراقية–الإيرانية بشكل مباشر التي أدت إلى هجرة سكانها إلى أقضية أخرى في داخل المحافظة وخارجها ، ولم يعد كثير منهم بعد انتهاء الحرب لاسيما القضاء الأخير الذي يقع بعيداً عن مركز محافظة البصرة ، بسبب هامشيته ، وأجواءه الحارة الرطبة وعدم وجود تنمية اقتصادية يمكن أن تجذب إليه السكان، فلا تزيد نسبة السكان فيه عن (١,٥%) عام ٢٠١٦ .

-يظهر في جدول (٢) التغير للمدة من ٢٠٠٧-٢٠٠٦ موجباً في أقضية:الزبير، وشط العرب، والفاو، إذ بلغت (٠,٨، ٠,٦ ، ٠,٥%) على التتابع، ويعود ذلك إلى الاستمرار في تحقيق الزيادات السكانية في تلك

جدول(١)

التوزيع النسبي لسكان محافظة البصرة مقارنة بالدولة للمدة ١٩٧٧-٢٠١٦

الوحدات الإدارية/ قضاء	١٩٧٧	%	١٩٨٧	%	١٩٩٧	%	٢٠٠٧	%	٢٠١٦	%
البصرة	٥٢٤٠٠٢	٥٢	٤٠٦٢٩٢	٤٦,٦	٧٨٣٤٧٩	٥٠,٣	٩٥١٦٥٥	٤٩,٨	١٤٣٠٠٠٢	٤٩,٤
أبو الخصيب	٧٦٩١٢	٧,٦	٦٩٨	٠,١	١٣٤١٠١	٨,٦	١٦٢٧٤٠	٨,٥	٢٢٢٦٩٤	٧,٧
الزبير	١٢٥٢١١	١٢,٤	٢٠٩٢٦٢	٢٤	٢٥٧٩٢٣	١٦,٦	٣٢٠٥٢٣	١٦,٨	٥٠٨٦٤٦	١٧,٦
القرنة	٨٦٨٧٠	٨,٦	٨١٤٣٣	٩,٣	١٥٣٥٣٢	٩,٩	١٩٤٢١٦	١٠,٢	٢٨٤٤٥٦	٩,٨
الفاو	٥١٧٥٩	٥,١	٠	٠	١٥٤٩٠	١	١٨٨٩٠	١	٤٢٠٥٦	١,٥
شط العرب	٧٢٣٧٠	٧,٢	٢٤٧٧٥	٢,٨	٨٤٤٢٥	٥,٤	١٠٤٠٨٩	٥,٤	١٧٣٥٢٠	٦
المدينة	٧١٥٠٢	٧,١	١٤٩٧١٢	١٧,٢	١٢٧٤٩٥	٨,٢	١٦٠٤٢٠	٨,٣	٢٣٣٢١٧	٨
المجموع	١٠٠٨٦٢٦	١٠٠	٨٧٢١٧٢	١٠٠	١٥٥٦٤٤٥	١٠٠	١٩١٢٥٣٣	١٠٠	٢٨٩٤٥٩١	١٠٠
% من العراق	–	٨,٤	–	٥,٣	–	٧,١	–	٦,٤	–	٧,٦
مجموع العراق	١٢٠٠٠٤٩٧	١٠٠	١٦٣٣٥١٩٩	١٠٠	٢٢٠٤٦٢٤٤	١٠٠	٢٩٦٨٢٠٨١	١٠٠	٣٧٨٨٣٥٤٣	١٠٠

المصدر ، ١- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التعدادات السكانية ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧ ، وإسقاطات السكان لعام ٢٠٠٧

٢- مديرية إحصاء البصرة ، قسم تكنلوجيا المعلومات، إسقاطات السكان لعام ٢٠١٦ ، جدول (٥٥) ، غير منشور

شكل(١)

التوزيع النسبي لسكان محافظة البصرة للمدة ١٩٧٧-٢٠١٦

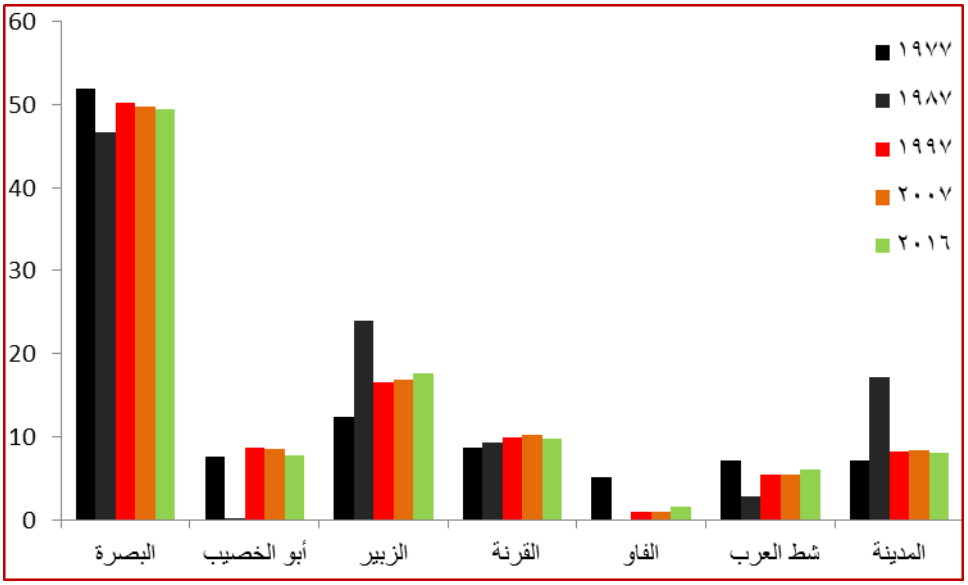

المصدر ، جدول (١)

الأقضية نتيجة الجذب السكاني المستمر في القضاء الأول لتوسع الاستكشافات النفطية وعمل الموانئ والمؤسسات الصناعية الكبيرة مثل مصنع الغاز ، فضلاً عن المصانع الصغيرة للقطاع الخاص مثل معامل الجص والحصى وغيرها ، أما القضاء الثاني فيعود تغيره الموجب إلى تزايد هجرة السكان نحو هذا القضاء لأسباب تنجم عن رخص أسعار العقارات وتحويل مساحات واسعة من البساتين والأراضي الزراعية إلى سكنية، وقد أدت بدورها إلى تدني الإنتاج الزراعي مما يؤثر سلباً في تحقيق الأمن الغذائي، ويشكل عامل ضعف جيوبولتيكي ، في حين يعود السبب في زيادة الهجرة في القضاء الأخير إلى البدء بإنشاء ميناء الفاو الكبير ، واكتشاف بعض الآبار النفطية ، وتوسع مرافئ صيد الأسماك، وهذه الوحدات الإدارية يمكن أنّ تستوعب أية زيادة سكانية أخرى، أما

جدول(٢)

توزيع التغير النسبي لسكان محافظة البصرة للمدة ١٩٧٧-٢٠١٦

الوحدات الإدارية/قضاء	١٩٨٧-٧٧	١٩٩٧-٨٧	٢٠٠٧-٩٧	٢٠١٦-٢٠٠٧
البصرة	٥,٤-	٣,٧	٠,٥-	٠,٤-
أبو الخصيب	٧,٥-	٨,٥	٠,١-	٠,٨-
الزبير	١١,٦	٧,٤-	٠,٢	٠,٨
القرنة	٠,٧	٠,٦	٠,٣	٠,٤-
الفاو	٥,١-	١	٠	٠,٥
شط العرب	٤,٤-	٢,٦	٠	٠,٦
المدينة	١٠,١	٩-	٠,١	٠,٣-
مجموع المحافظة	٣,١-	١,٧	٠,٦-	١,٢

المصدر ، جدول (١)

الأقضية التي شهدت تغيراً سلبياً فهي أبو الخصيب ، والبصرة ، والقرنة ، والمدينة ، إذ بلغت (-٠,٨ ، -٠,٤ ، -٠,٤ ، -٠,٣%) على التوالي ، لإنّ القضاء الأول والثاني استثمرت معظم أراضيها للأغراض السكنية مما أدى إلى ارتفاع أسعار العقارات فيه ومن ثم توجه السكان إلى أقضية أخرى ، أما في القضاء الثالث والرابع فيعود إلى تدني مستوى التنمية فيهما وقلة جذب السكان من أقضية أخرى ، فضلاً عن أن بعض سكانهما يفضلون الهجرة إلى مركز محافظة البصرة للعمل فيها أي انهما بحاجة إلى زيادة سكانية لتحقيق التوازن الإقليمي في التوزيع ، في حين شهد التغيير في نسبة سكان محافظة البصرة من الدولة تغيراً سلبياً للمدة من ١٩٧٧-١٩٨٧ بسبب نزوح أعداد كبيرة من السكان بسبب ظروف الحرب العراقية-الإيرانية ، ثم أصبح تغيراً موجباً بعد انتهاء تلك الحرب لعودة معظم النازحين منها ، ثم سجلت تغيراً سالباً للمدة من ١٩٩٧-٢٠٠٧ لتأثر المحافظة بمجريات حرب الخليج الثالثة التي أدت إلى نزوح أعداد أخرى من سكان المحافظة وتوقف معظم المؤسسات الاقتصادية عن العمل عام ٢٠٠٣ ، وما تلاها من إعادة الإعمار ، ثم أصبح التغير موجباً إذ بلغت نسبتهم (٦,٤%) في عام ٢٠٠٧ ، (٧,٦%) عام ٢٠١٦ من مجموع سكان الدولة ، وهذا

يعني عدم استقرار الوضع السكاني في محافظة البصرة ، لأنّ زيادة النسبة تعني زيادة الجذب السكاني، لتوافر الاستقرار الأمني النسبي، وقيام أنشطة الشركات النفطية الأجنبية بتوسيع استثماراتها وجذبها للعمالة من المحافظات الأخرى، فضلاً عن التوسع في نشاط الموانئ ، والمنافذ الحدودية .

ويترتب على التغيير في التوزيع النسبي للأقضية سلباً أو إيجاباً اعتبارات جيوبولتيكية فهذا التغير له أهمية كبيرة في تحديد وضع الأقضية من الناحية السكانية، والتوجهات المستقبلية لذلك التوزيع ، وضرورة تنمية الأقاليم

المنخفضة السكان ، ووضع ضوابط للانتقال إلى الأقضية ذات النسبة المرتفعة من السكان ، ويمكن القول إن التغير الموجب في الأقضية المرتفعة السكان يترتب عليه تركز السكان في مناطق دون أخرى ، وذلك يمثل مؤشراً سلبياً من الجانب التوزيعي، فالتغير النسبي الموجب يمكن عدّه إيجابياً لاسيما في الوحدات الإدارية التي توجد فيها مناطق قليلة السكان ومترامية الأطراف مثل قضاء الفاو ، وحتى في المناطق ذات التركز العالي للسكان مثل قضاء الزبير فهي بحاجة إلى تغير سكاني إيجابي، أما التغير النسبي السالب فهو تغير إيجابيً في المناطق ذات التركز العالي للسكان، ومن ثم فأنّ هذا التغير له أهمية كبيرة في تحديد وضع الوحدات الإدارية من الناحية السكانية ولاسيما التوزيع السكاني داخل المحافظة، والتوجهات المستقبلية لذلك التوزيع، فضلاً عن إمكانية التعرف على قوة ترابط السكان وانسجامهم الداخلي ومستقبل ذلك الترابط داخل المحافظة، وانعكاساته على قوة الدولة. فتباين التوزيع النسبي لسكان الأقضية التي تتشكل منها المحافظة يعكس الخلل في توزيع خطط التنمية وبرامجها بشكل متوازن مما أوجد مناطق جاذبة وأخرى طاردة للسكان ، وإنّ الاستمرار في تطوير المناطق ذات النسب السكانية العالية ، وإهمال المناطق ذات النسب المتدنية سيؤدي إلى حالة من الأختلال وعدم التوازن وسيميل بالسكان نحو التركز ، لذا إنّ إعادة النظر في خطط التنمية لتشمل الأقضية جميعاً ورسم الحدود الإدارية للمحافظة وتقسيماتها. ورفع مستوى بعض الوحدات الإدارية، إلى مراتب أعلى، يسهم في إعادة التوزيع السكاني ، وبما ينسجم والمرحلة الجديدة من التطور الاقتصادي.

٢- الكثافة السكانية :

يعد مقياس الكثافة من أبسط أنواع المقاييس المعتمدة في التوزيع السكاني، وفي ضوئه تقسم الكثافة إلى عدة أنواع من بينها الكثافة الحسابية أو العامة، والكثافة الزراعية، والفيزيولوجية، وغيرها، وتُعد الكثافة الأولى من اكثر المقاييس شيوعا وأوسعها استخداماً وأسهلها حساباً ومفهوماً لذلك يطلق عليها عموماً الكثافة السكانية ، وهي تفترض أن السكان يتوزعون بالتساوي على مساحة الدولة أو المنطقة[٦] ، إذ أن مؤشرات الكثافة السكانية ونسبة التركز السكاني للدولة تكشف عن طبيعة القوة التي يبرزها مستوى التواجد السكاني في مساحتها لاسيما أن البعد المساحي والبعد السكاني يشكلان المادة الأساسية في تحديد أبعاد القوة الشمولية للدولة[٧] . وكثافة السكان لها بعض المظاهر السياسية فهي تلقي الضوء على القوة الكامنة للوحدات السياسية إذ انه كلما كانت الدولة صغيرة المساحة ومكتظة بالسكان كان ذلك خطراً يهددها[٨]. وهي ذات تأثير أكبر في قوة المكان سياسياً واقتصادياً من تأثير الحجم السكاني ، فهي توضح لنا معاني سياسية قيمة ففي العصور القديمة عندما كان العدد يعني القوة فان التزاحم السكاني في دولة من الدول القومية كان حافزاً لها على الحرب والتوسع لاكتساب أراضٍ جديدة، وفي بعض الدول نجد كثافة السكان مرتفعة فوق كافة الأرجاء، والبعض الأخر يتم توزيع السكان وكثافتهم بالتركز فوق أقاليم تفصلها أراضٍ فارغة، وتتسم بتنوع ثقافي وديني واضح [٩] .

وبالرغم من أن هذه الكثافة قد تكون مضللة ، فهي لا تعطي صورة حقيقية عن العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية ، ومقدار الضغط الحقيقي للسكان، إلا أنها تعطي فكرة يسيرة عن مدى تركز السكان في الوحدة الإدارية ، وهي مهمة جداً على وفق منهجية تحليل القوة في الجغرافية السياسية لان الدفاع عن أقاليم الدولة واستثمارها يشمل كل أراضيها. وتكشف مؤشرات الكثافة السكانية ونسبة التركز السكاني للدولة عن طبيعة القوة التي يبرزها مستوى التواجد السكاني في مساحتها. سيما وأن البعد المساحي والبعد السكاني يشكلان المادة الأساسية في تحديد أبعاد القوة الشمولية للدولة، ونظراً لعدم أهمية الكثافة الزراعية في تحديد القوة السياسية للمكان فقد اقتصر تحليلنا على الكثافة الحسابية.

يُظهر جدول (٣) أن الكثافة الحسابية في المحافظة بلغت (٥٣ ، ٤٦ ، ٨١ ، ١٠٠ ، ١٥٢ نسمة/كم^{٢}) على التوالي للسنوات ١٩٧٧، ١٩٨٧، ١٩٩٧، ٢٠٠٧ ، ٢٠١٦ ، وهي أعلى من معدلها في الدولة ، ويلاحظ على هذه الزيادة أنها لا تشكل ضغطاً كبيراً بشكل عام على الأرض لتمتع المحافظة بمساحة شاسعة وبإمكانيات اقتصادية كبيرة ، ويمكن أن تحقق تلك الكثافة ميزة في الدفاع العسكري ، واستغلالها في استثمار الموارد

جدول (٣)

توزيع الكثافة السكانية لمحافظة البصرة مقارنة بالدولة للمدة ١٩٧٧-٢٠١٦(نسمة/كم٢)

الوحدات الادارية/قضاء	المساحة	الكثافة نسمة/كم٢				
		١٩٧٧	١٩٨٧	١٩٩٧	٢٠٠٧	٢٠١٦
البصرة	١٠٨٥	٤٨٣	٣٧٤	٧٢٢	٨٧٧	١٣١٧
أبو الخصيب	١١٥٢	٦٧	١	١١٦	١٤١	١٩٣
الزبير	١٠٣٦٣	١٢	٢٠	٢٥	٣١	٤٩
القرنة	٢٠٧٣	٤٢	٣٩	٧٤	٩٤	١٣٧
الفاو	١٣٥٣	٣٨	٠	١١	١٤	٣١
شط العرب	٢٠٥٥	٣٥	١٢	٤١	٥١	٨٤
المدينة	٩٨٩	٧٢	١٥١	١٢٩	١٦٢	٢٣٦
المجموع	١٩٠٧٠	٥٣	٤٦	٨١	١٠٠	١٥٢
مجموع العراق	٤٣٥٠٥٢	٢٨	٣٨	٥٠	٦٨	٨٧

المصدر ، اعتماداً على ، ١- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٦ ، جدول (١/٥) ،٢- جدول(١)

الاقتصادية بالشكل الذي يحقق الاستغلال الأمثل لأراضي المحافظة ومواردها التي تخدم كل مجالات القوة الاقتصادية والسياسية ، أما التباين في الكثافة على مستوى الأقضية فمن الجدول (٣) ، وخريطة(٣) يظهر ما يأتي:

أ- كثافة مرتفعة تزيد عن (٢٠٠ نسمة/كم٢) :

تظهر في قضائي : البصرة في جميع السنوات ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧، ٢٠٠٧ ، ٢٠١٦ ، وفي المدينة عام ٢٠١٦ ، وهذه الكثافة المرتفعة تنجم عن ارتفاع الحجم السكاني في القضاء الأول كونه يضم أكثر من ثلث سكان المحافظة ، فضلاُ عن صغر مساحته، وتركز النشاط الاقتصادي ، والتطور العمراني، وتجعل منه ما يعرف بقلب المحافظة ، ويعزى ارتفاعها في القضاء الثاني إلى صغر المساحة وإمكانية التوسع الزراعي ، والعمراني . وهذا الارتفاع في الكثافة له انعكاس سلبي داخلي من ناحية الضغط على الخدمات ، وخلل امني فيما لو حدثت اضطرابات داخلية أو تعرضت لهجوم عسكري خارجي ، ويمكن اعتبار ارتفاع الكثافة أحد الجوانب السلبية في توزيع السكان ، ونقطة ضعف في المحدد السكاني التوزيعي لاسيما وأن مركز المحافظة تجاوزت فيه الكثافة السكانية اكثر من (١٠٠٠ نسمة/كم٢) عام ٢٠١٦ ، واذا ما استمرت الزيادة في الكثافة السكانية للسنوات اللاحقة سيؤدي ذلك إلى تراجع الخدمات وزيادة المشاكل الأمنية وبالتالي التأثير في قوة فعالية السكان إزاء الدولة. وفي عرف الجغرافية السياسية يعد هذا التركز السكاني عامل ضعف في المحافظة لعدم تناسبه مع مساحة المحافظة مما يشكل خللاً جيوبوليتيكياً واضحاً .

ب-كثافة متوسطة بين (٥٠-٢٠٠ نسمة/كم٢):

تظهر الكثافة المتوسطة في قضاء أبو الخصيب في جميع السنوات عدا سنة ١٩٨٧ ، والقرنة للمدة ١٩٨٧-٢٠١٦ ، والمدينة للمدة ١٩٧٧-٢٠٠٧ ، وشط العرب للمدة ٢٠٠٧- ٢٠١٦ ، ويؤول ذلك إلى جذب القضاء الأول للسكان وانتشارهم في قرى على ضفاف الأنهار ، فضلا عن مساحته التي تتناسب والحجم السكاني، مع اقتراب كثافته إلى العالية عام ٢٠١٦ نتيجة التوسع العمراني وجرف الأراضي الزراعية وتحويلها إلى سكنية ، أما

خريطة(٣)

التوزيع الجغرافي للكثافة في محافظة البصرة

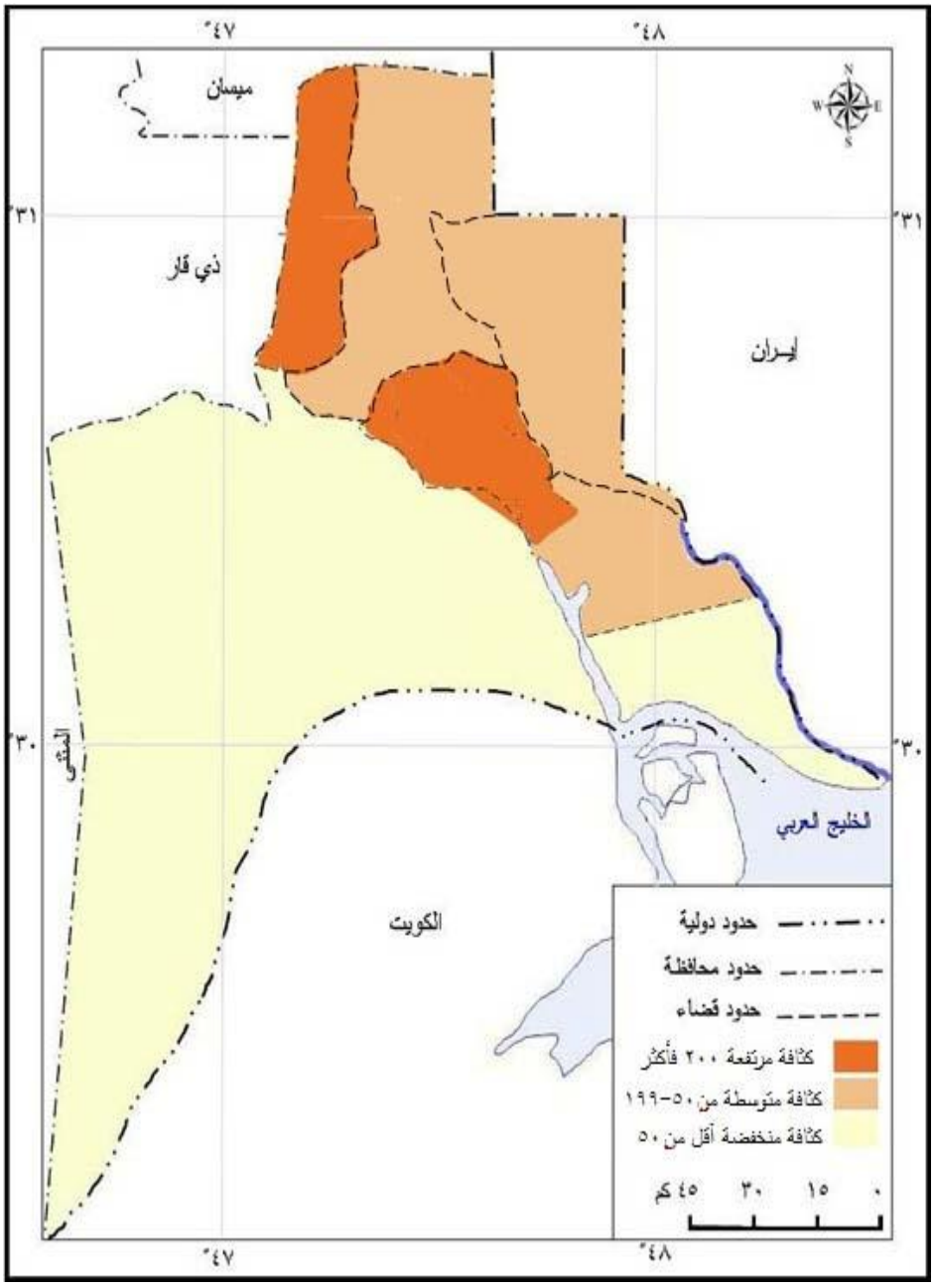

المصدر ، جدول (٣)

كثافة القضاء الثاني والثالث فيُعزى إلى تناسب المساحة مع الحجم السكاني ، في حين تعزى في القضاء الثالث إلى زيادة الأهمية الاستراتيجية للقضاء الذي يرتبط بإيران عبر منفذ الشلامچة الحدودي بعد عام ٢٠٠٣ .

ج- كثافة منخفضة تقل عن (٥٠ نسمة/كم٢):

تظهر في قضائي الزبير والفاو في السنوات السابقة الذكر جميعاً ، لسعة مساحة القضاء الأول وتدني نسبة سكان القضاء الثاني، وهي نسبة سلبية لا تخدم القوة السكانية والتوزيع الصحيح لأن السكان يتركزون في مراكز الأقضية والنواحي التابعة لها في حين نجد مساحات واسعة خالية من السكان، بسبب طبيعة أراضيها الصحراوية التي لا تصلح للزراعة في أجزاء واسعة منها فضلاً عن المستنقعات الملحية عند السواحل البحرية، وهذا الانخفاض له مردود سلبي على قوة المحافظة و الدولة لاسيما وإنها تنخفض بشدة في الفاو الذي يقع عند الضفة اليمنى لمصب شط العرب، ويجاور إيران ، مما ينعكس على ضعف في الميزة الدفاعية ، وهذا ما أثبتته الحرب العراقية- الإيرانية عندما تعرض لدمار واسع عند بدء تلكم الحرب واخلي من سكانه بشكل كامل ومن ثم استطاعت القوات الإيرانية السيطرة عليه عام ١٩٨٦ ، بينما لم يتعرض قضاء شط العرب إلى حجم الدمار نفسه لبعد مركزه الإداري عن الحدود وانتشار سكانه في مراكز حضرية وريفية عدة .

نستنتج مما سبق أنّ معدل الكثافة في المحافظة ليس سلبياً تماماً ، والتباين الإقليمي في الكثافة ليس متطرفاً فالكثافة لا تقل عن (٣٠ نسمة/كم٢) ، لأنّ الجانب السلبي هو انخفاضها في مناطق السواحل البحرية والحدودية والمناطق الصحراوية، والأهوار، وارتفاعها في مركز المحافظة، وعلى العموم يمكن القول إن توزيع الكثافات بهذا الشكل لا يكون في صالح القوة السكانية وقوة الدولة ، ففي عام ٢٠١٦ تظهر الكثافات المرتفعة في قضائي البصرة والمدينة، بينما تظهر الكثافات المتوسطة في أقضية أبو الخصيب والقرنة وشط العرب، في حين تظهر الكثافات المنخفضة في قضائي الزبير والفاو، خريطة(٣)، وفي التقييم الجيوبولتيكي للتوزيع سوف تتغير الكثافات مع توسع الأنشطة الاقتصادية المرافقة للاكتشافات النفطية، ومع بناء وتشغيل الموانئ الجديدة، لاسيما أن النمو السكاني متجه نحو الارتفاع ، وقيام الجهات

التخطيطية برفع مستوى النواحي إلى أقضية ، وتغيير الحدود الداخلية بما يتلائم والحجم السكاني، وتنمية الأقضية المحرومة والهامشية مما سيؤدي إلى توزيع أفضل وهذا له أهمية من الناحيتين الاقتصادية والسياسية متمثلة في استثمار أكبر قدر ممكن من مساحات المحافظة سواء أكان استثماراً زراعياً أم صناعياً، فضلاً عن أن عدم تركز السكان في مناطق محددة من الدولة يعني قلة في الخسائر البشرية والمادية في حال وقوع الحرب ، فقد كانت الخسائر البشرية في الحروب التي تأثرت بها البصرة في مركز المحافظة اكثر مما هي عليه في مراكز الأقضية والنواحي، وبالرغم من توظيف التقنيات الحديثة في الحروب فما زال العامل السكاني ذا تأثير كبير، اذ تعيق التجمعات السكانية الكبيرة تقدم القوات المهاجمة حفظاً على أرواح المدنيين كما حصل في تحرير مدينة الموصل التي تأخرت لعدة اشهر بسبب حجم سكانها الكبير مقارنة بمدينة تلعفر ، لذلك فإن سوء التوزيع السكاني وما يتمخض عنه من تباين كثافي من أشد جوانب الضعف التي تحد من دور العامل السكاني في قوة الدولة .

٣- مؤشر التركز السكاني(*) :

يقصد به مدى ميل السكان إلى التركز في منطقة معينة داخل حدود الدولة أو الإقليم دون سواها والتبعثر في مناطق أخرى ، ويمثل مقياساً لعلاقة توزيع السكان على وحدات الحيز المكاني ، ويقاس باستخدام معامل هوفر، وتشير الإشارة السالبة إلى عدم عدالة توزيع السكان بالزيادة على الوحدة المساحية أي نسبة عدد السكان الذين يجب أن يتركوا الوحدة الإدارية إلى خارجها لتحقيق عدالة التوزيع على وحدة المساحة، والإشارة الموجبة تشير إلى أن الوحدات الإدارية التي مازالت طاقتها الاستيعابية المساحية مفتوحة لاستقبال السكان(١٠).

يُظهر جدول(٤) أن نسبة التركز السكاني في المحافظة بلغت (٤٩ ،٥٣ ، ٥١ ، ٤٩ ، ٤٨%) على التوالي للسنوات ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠١٦ ، وبذلك فإن هذا التركز ينحرف نحو التناقص ، والسكان يتوزعون بشكل متساوٍ إلى حد ما في السنة الأولى ، ومتوسط التركز من ١٩٨٧-١٩٩٧ ، وعاد ليكون متساوياً لحد ما من ٢٠٠٧-٢٠١٦ ، مما ينعكس إيجاباً على أساس أن تركز السكان وتجمعهم في

مناطق عدة يشكل حالة قوة في انتشار السكان على رقعة المحافظة ، ويؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة

علاوة على هذا إن التوزيع يؤدي إلى قوة في الاستراتيجية العسكرية للمحافظة ، وبصفة خاصة في حالة دخول العراق في صراع عسكري خارجي ، ويظهر التباين الإقليمي للتركز السكاني عام ٢٠١٦ كما يأتي :

جدول(٤) التركز السكاني لمحافظة البصرة للمدة ١٩٧٧-٢٠١٦

الوحدات الإدارية/قضاء	المساحة %	السكان %					س- ص				
		١٩٧٧	١٩٨٧	١٩٩٧	٢٠٠٧	٢٠١٦	١٩٧٧	١٩٨٧	١٩٩٧	٢٠٠٧	٢٠١٦
المدينة	٥,٢	٧,١	١٧,٢	٨,٢	٨,٣	٨	-١,٩	-١٢	-٣	-٣,١	-٢,٨
البصرة	٥,٧	٥٢	٤٦,٦	٥٠,٣	٤٩,٨	٤٩,٤	-٤٦,٣	-٤٠,٨	-٤٤,٦	-٤٤,١	-٤٣,٧
أبو الخصيب	٦	٧,٦	٠,١	٨,٦	٨,٥	٧,٧	-١,٦	٥,٩	-٢,٦	-٢,٥	-١,٧
الفاو	٧,١	٥,١	٠	١	١	١,٥	٢	٧,١	٦,١	٦,١	٥,٦
شط العرب	١٠,٨	٧,٢	٢,٨	٥,٤	٥,٤	٦	٣,٦	٨	٥,٤	٥,٣	٤,٨
القرنة	١٠,٩	٨,٦	٩,٣	٩,٩	١٠,٢	٩,٨	٢,٣	١,٦	١	٠,٧	١,١
الزبير	٥٤,٣	١٢,٤	٢٤	١٦,٦	١٦,٨	١٧,٦	٤١,٩	٣٠,٣	٣٧,٧	٣٧,٥	٣٦,٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٠	٥٣	٥١	٤٩	٤٨

المصدر ، جدول ١ ، و٣

أ- تركز سكاني مرتفع : يظهر في قضائي البصرة والزبير إذ تبلغ نسبة التركز أكثر من (٣٠%) ،إذ يبدو سالباً في القضاء الأول لوجود حجم سكاني كبير مما يعني أن على ما يقارب ثلث السكان تركه ، وموجباً في الثاني للمساحة الواسعة ، مما يعني تركزهم في مركز القضاء وبالتالي ضرورة إيجاد مراكز عمرانية أخرى لتحقيق عدالة في التوزيع .

ب- تركز متوسط من (٢-٦%): يظهر موجباً في قضائي الفاو وشط العرب، للمساحة الواسعة أي يمكن أن تستوعب أعداداً أخرى من السكان لاسيما أنهما يقعان في مناطق استراتيجية في المنظور العسكري لإطلال الأول على السواحل البحرية، وكلاهما مجاوران لإيران، ويظهر سالباً في قضاء المدينة لوجود حجم سكاني ومساحة واسعة أي أن هذا القضاء يمكن أنْ يستوعب أعداد أخرى من السكان.

ج- تركز منخفض أقل من (٢%) : ويظهر في قضائي أبو الخصيب، والقرنة، ويكون سالباً في الأول ، وموجباً في الثاني ، مما يعني وجود عدد مناسب من السكان .

وبذلك يمكن القول إن هناك تركززاً سكانياً متوسطاً في عموم المحافظة ، ومعظم وحداتها الإدارية مما يؤكد حالة الضعف في قوة توزيع السكان وانتشارهم على المساحة، فقد أدى ذلك التوزيع إلى قلة ظهور المناطق الاستيطانية المبعثرة ، وسعة المناطق الخالية من السكان ما أوجدت حالة من التأثير السلبي على قوة المحافظة، إلا أن التركز السكاني بدأ يميل إلى الانخفاض بشكل طفيف ، وسيستمر في المستقبل بنشر الأنشطة الاقتصادية بشكل متوازن . وهذا أمر ممكن الحدوث لوجود مساحات يمكن استصلاحها للزراعة، وإنشاء الموانئ ، والمجمعات الصناعية، والسياحية، والمناطق التجارية الحرة ، كما يظهر من منحنى لورنز(**) الذي يظهر التوزيع يبتعد عن الخط المثالي لكن ليس بشكل حاد ، وهو اقرب إلى التوزيع غير المنتظم إذ يظهر أن (٧٠%) من السكان يعيشون على (٣٠ %) من المساحة ، ينظر شكل (٢).

٤-التوزيع البيئي :

يقصد به توزيع السكان على أساس الحضر والريف، إذ يُعد التوازن في توزيع السكان بين الريف والحضر من أهم صور التوازن المنشود داخل الدولة لاسيما عندما يقترن ذلك التوازن بنوع من التكامل الوظيفي والإنتاجي

شكل(٢)

منحنى لورنز لسكان محافظة البصرة بحسب إسقاطات ٢٠١٦

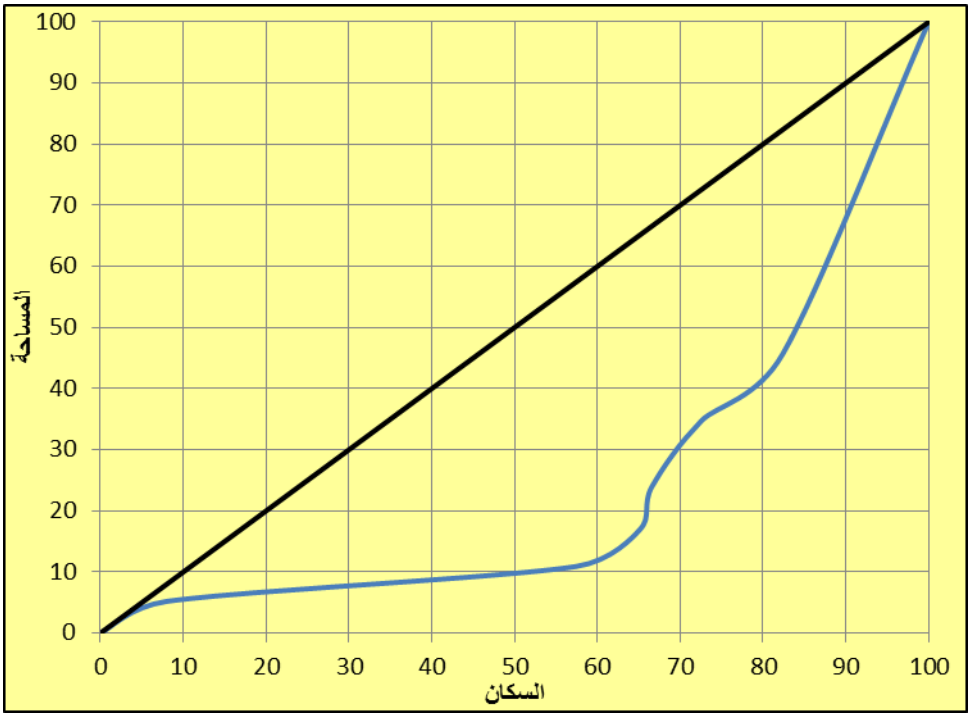

المصدر ، جدول (١) و(٣)

بينهما ، بحيث تتحول الدولة إلى مجموعة من المركبات (الأقاليم) الريفية والحضرية المتفاعلة والمتكاملة التي يستند كل مركب منها إلى قواعده البيئية الخاصة، مستثمراً مواردها بأكبر قدر من الفاعلية ، ومتفاعلا مع غيره في إطار الدولة الواحدة[١١] .

يأخذ التوزيع السكاني البيئي في محافظة البصرة نمطين واضحين من الاستقرار البشري ، حضرياً وريفياً بعد توطين البدو نتيجة اكتشاف النفط واستثمار عائداته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فمن جدول(٥) يتبين أنّ نسبة السكان الحضر بلغت (٨٧,٢%) في عام ٢٠٠٧ ، ارتفعت إلى (٨١,٣%) في عام ٢٠١٦ ، وهي اعلى من معدلها في الدولة ، بينما انخفضت نسبة السكان الريف من (٢١,٨%) إلى (١٨,٩%) وهي ادنى من معدلها في الدولة ، وهذا الارتفاع في معدل السكان الحضر يأتي نتيجة التمدد العمراني لمركز المحافظة ومراكز الأقضية والنواحي وتوسعها بتوزيع المزيد من الأراضي السكنية على الموظفين والفئات الاجتماعية الأخرى ، فضلاً عن التجاوز على

الأراضي الزراعية المجاورة للمراكز الحضرية ، بالرغم من أن نسبة الحضر تشكل أكثر من ثلثي السكان وهذا مؤشر ضعف جيوبولتيكي إذا ما استمر الارتفاع في نسبة السكان الحضر ، مما يهدد الريف بالتلاشي والتأثير على الأمن الغذائي للسكان، ويشكل تهديداً خطيراً للبية وزيادة في المشاكل التي تعاني منها المناطق الحضرية، وتتباين نسبة السكان الحضر والريف إقليمياً ، فمن الجدول (٥) ، وشكل(٢) يظهر ما يأتي:

١- ترتفع نسبة السكان الحضر في معظم الأقضية ، لتنوع نشاطاتها الاقتصادية ، وانخفضت في قضاء القرنة عام ٢٠٠٧ ، وقضاء المدينة عام ٢٠١٦ ، ويعزى ذلك إلى طبيعتها التي تعتمد في اقتصادها على الإنتاج الزراعي والحيواني ، والسمكي . ولم تتأثر كثيراً بالهجرات الوافدة لذلك فإنها متجانسة سكانياً .

٢- تظهر أعلى نسبة للحضر في قضاء البصرة إذ بلغت (٤٥,٣%) في عام ٢٠٠٧، و(٤٦,١%) في عام ٢٠١٦ ، لكونه يضم مركز المحافظة الذي يستقطب السكان لتوافر فرص العمل ، وتركز معظم المؤسسات

جدول(٥)

التوزيع البيئي للسكان في محافظة البصرة مقارنة بالدولة بحسب إسقاطات ٢٠٠٧-٢٠١٦

الوحدات الإدارية/ قضاء	٢٠٠٧				٢٠١٦+			
	حضر	%	ريف	%	حضر	%	ريف	%
البصرة	٨٦٦٧٣٣	٤٥,٣	٨٤٩٢٢	٤,٥	١٣٣٥٣٠٣	٤٦,١	٩٤٦٩٩	٣,٣
أبو الخصيب	١٥٠٢٥٤	٧,٩	١٢٤٨٦	٠,٦	٢٠٥٦٢٦	٧,١	١٧٠٦٨	٠,٦
الزبير	٢١٢١٥٣	١١,١	١٠٨٣٧٠	٥,٧	٣٧٤٧٧٣	١٣	١٣٣٨٧٣	٤,٦
القرنة	٨٩٥٠٣	٤,٧	١٠٤٧١٣	٥,٥	١٦٠٣٤٤	٥,٥	١٢٤١١٢	٤,٣
الفاو	١٦٤٥٧	٠,٩	٢٤٣٣	٠,١	٣٥٦٨٩	١,٢	٦٣٦٧	٠,٣
شط العرب	٧٧٧٠٤	٤	٢٦٣٨٥	١,٤	١٣٥٥٧٧	٤,٧	٣٧٩٤٣	١,٣
المدينة	٨٣٥٨٨	٤,٣	٧٦٨٣٢	٤	١٠٥٠٨٠	٣,٥	١٢٨١٣٧	٤,٥
المجموع	١٤٩٦٣٩٢	٧٨,٢	٤١٦١٤١	٢١,٨	٢٣٥٢٣٩٢	٨١,٣	٥٤٢١٩٩	١٨,٩
العراق	١٩٧٥٢٨٣٣	٦٦,٥	٩٩٢٩٢٤٨	٣٣,٥	٢٦٤٩٧١٤٤	٦٩,٤	١١٣٨٦٣٩٩	٣٠,١

المصدر ، ١-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، إسقاطات السكان لعام ٢٠٠٧

٢-مديرية إحصاء البصرة ، قسم تكنلوجيا المعلومات ، إسقاطات السكان لعام ٢٠١٦ ، جدول (٥٥) ، غير منشور

شكل(٢)

التوزيع البيئي للسكان في محافظة البصرة بحسب إسقاطات ٢٠٠٧ – ٢٠١٦(%)

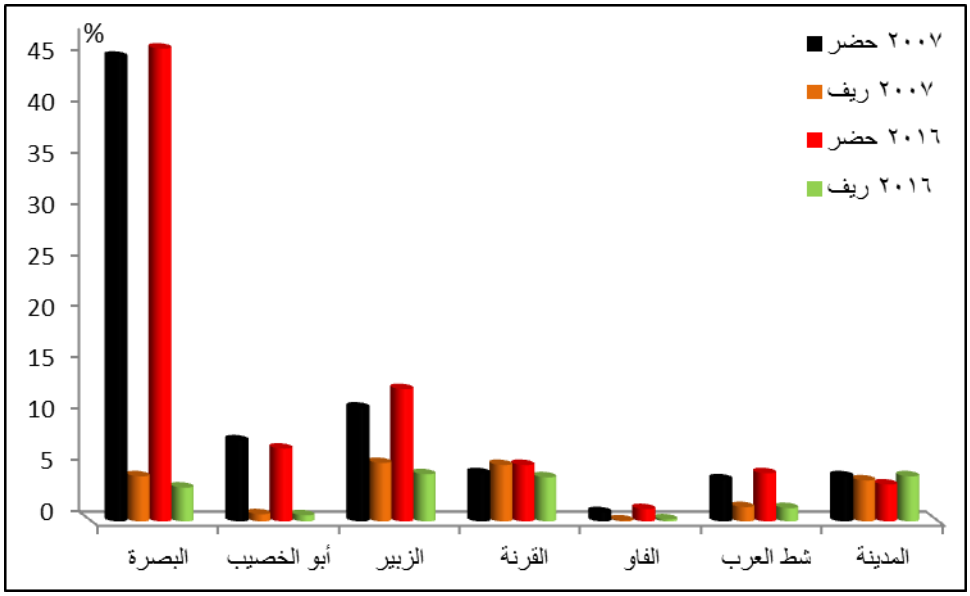

المصدر ، جدول(٥)

الحكومية والاقتصادية والخدمية والتعليمية والصحية والاجتماعية وهو بؤرة للمواصلات، بينما تبلغ أعلى نسبة لسكان الريف في الزبير (٥,٧ ، ٤,٦%) على التوالي في العامين المذكورين لكونه يضم مساحة واسعة تنتشر فيها مجمعات سكنية تابعة إلى المنشآت النفطية والصناعية ، وبعض القرى والمساكن المنفردة داخل المزارع .

٣–انخفضت نسبة السكان الحضر بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٦ في قضائي أبو الخصيب والمدينة ، ويعود ذلك إلى محدودية التوسع في المراكز الحضرية ، والتجاوز على المناطق الزراعية خارج التصميم الأساس للمراكز الحضرية. وارتفعت نسبة السكان الريف في قضائي الفاو والمدينة، للأسباب المتقدمة بالنسبة للقضاء الأول، وإعمار بعض المناطق الريفية في القضاء الثاني وتنظيفها من مخلفات الحرب العراقية– الإيرانية .

نستنتج مما سبق إن هناك ارتفاعاً في معدل التحضر في المحافظة بشكل كبير، لاستمرار جذب المراكز الحضرية ، واستيعابها لإعداد غفيرة من السكان وتوافر فرص العمل، فضلاً عن إضافة بعض المناطق الزراعية وإدخالها في ضمن التصميم

الأساسي لأغلب المراكز الحضرية(***) ، واستحداث أحياء سكنية جديدة ، وهذا يؤشر إلى اتجاه السكان نحو عدم التوازن البيئي ، مما ينعكس سلباً على قوة السكان في المحافظة مما أدى إلى تزايد النمو الحضري للمدة بين ٢٠٠٧-٢٠١٦ ، فقد بلغ مجموع سكان مدينة البصرة (١٢١٨٢٥١ نسمة) ، تليها مدينة الزبير (٢٩٩٥١٢ نسمة) ثم مدينة أبو الخصيب(٢٠٥٦٢٦ نسمة) ، ومدينة شط العرب بالمرتبة الرابعة(١٣٢٤٤٧ نسمة) عام ٢٠١٦[١٢]، وهذا يعني هيمنة مدينة البصرة واقترابها من الاستحواذ على نصف سكان الحضر ، وبلغ مؤشر الهيمنة الحضرية لمدينة البصرة (١,٩١)(****) أي لا يوجد توازن بينها وبين المدن الثلاثة التي تليها بالحجم وهي : الزبير ، وأبو الخصيب والقرنة .

وليس هناك شك في أن تركز السكان في المدن الكبرى يعد خطراً على استقرار وأمن الدولة ، ويعود ذلك إلى أن شدة تركز السكان في المدن الكبرى قد يساعد على حدوث الاضطرابات الداخلية ويغذيها كما أن تضخم حجم المدن يغري الأعداء بتدميرها عن طريق استخدام مختلف الأسلحة بهدف تحطيم الجبهة الداخلية وإشاعة الرعب[١٣] ، والحرب العراقية –الإيرانية خير مثال على ذلك عندما استهدفها القصف المدفعي ، مما نجم عنه أنْ تركها اكثر من نصف سكانها، ومن جانب آخر كلما كانت المدينة أكبر حجماً كان معنى ذلك أنها أكثر قدرة على تقديم فرص أكبر للسكان بالوظائف وإنها أكفأ حضارياً وأقدر على جذب الجديد من المظاهر الحضارية السائدة ، ويؤدي نمو المدن واتساع رقعتها المبنية إلى التحامها بالضواحي المجاورة لتصبح مجمعات مدنية كبيرة وتزداد اتساعا لتشمل مدن مجاورة وتتحول إلى مجمعات مدنية عملاقة[١٤]، ويفرز النمو الحضري والتوسع العشوائي للمدن العديد من المشكلات التي بات حلها يصعب يوما بعد آخر، مما أفضى إلى خلق المعوقات الجدية أمام عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وباتت مدينة البصرة غير قادرة على استيعاب المزيد من نمو سكانها، ومن المهاجرين، وأصبحت عاجزة عن تقديم الخدمات الكافية ومن بين هذه المشاكل انتشار المناطق العشوائية ، فقد جاء قضاء البصرة بالمرتبة الأولى في عدد سكان العشوائيات إذ بلغ (١٨٢٩٩٥ نسمة) بنسبة (٥٣,٧%) من مجموعهم في المحافظة البالغ (٣٤٠٦٦٥ نسمة) ، يليه قضاء الزبير (١٣١٥٢٠ نسمة) ، بنسبة (٣٨,٦%) ،

في حين يأتي قضاء شط العرب بالمرتبة الثالثة (١٢٦٧٤ نسمة) ، بنسبة (٣,٧) وأبو الخصيب بالمرتبة الرابعة (٥٥٥٢ نسمة) ، بنسبة (١,٦%) ، واحتلت الأقضية الأخرى المراتب الأخيرة ، القرنة (٣٤١٥ ، ٣١٨٨ ، ١٣٢١ نسمة) على التوالي ، وبنسبة (١، ٠,٩ ، ٠,٤%) على التتابع[١٥]، واذا ما استمر نموها على حساب المدن الأخرى سيؤدي إلى التحامها بمراكز الأقضية المحيطة بها .

أن نمو المراكز الحضرية وأدائها لوظائفها يمثل النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي لإقليمها وبتفوقها عددياً (سكانياً) يزداد تأثيرها القومي وتمثل نقاطاً أساسية في الدولة، ويتوقف تأثيرها على طبيعة ونمط توزيعها، فتكتلها في أماكن دون أخرى له مردود سلبي يكمن في درجة تحكمها في جهاتها وأطرافها . بالمقابل فأن الانتشار المنتظم والمتوازن يحقق أفضل انتشار للسكان على أراضي الدولة ويزيد من درجة تحكم السكان وأشغالهم واستغلالهم الأمثل لمساحة الدولة . مع الأخذ بالحسبان أن التركز السكاني المفرط في المدن الرئيسية والمراكز الحضرية يزيد من عدم الانسجام بين حجم السكان والمساحة ، ولا شك في أن التركز السكاني في المدن والمراكز الحضرية يصاحبها تركز في الجوانب الإدارية والمؤسسات الاقتصادية والسياسية لتصبح مركزاً للثقل الإداري والاقتصادي . وتمثل المدن الحدودية ، وهي : الفاو التي تقع على الضفة اليمنى لشط العرب التي لا يفصلها عن إيران سوى النهر ، ومدينتا أم قصر ، وسفوان اللتان تقعان على الحدود العراقية–الكويتية وتشكلان بؤراً استيطانية ومراكز جيوبوليتيكية لها اعتباراتها المهمة في الأمن الداخلي والإقليمي لاسيما مع وجود مساحة صحراوية في أغلب جهاتها قليلة أو خالية من السكان لتمثل ، وإن كان هناك مناطق جيوبوليتيكية ومساحات واسعة تخلو من التواجد السكاني والتي تحتاج إلى تغطية وإشغال مساحي من قبل السكان .

ومن جانب آخر فإنّ التعامل مع ارتفاع نسبة التركز السكاني في المراكز الحضرية بالجغرافية السياسية يجب أن يكون بحذر فهي تعني تورم مدنها سكانياً على حساب ريفها ، وهي من دلائل الضعف وليست من علامات القوة الأمر الذي يقتضي خطة تنموية متوازنة ، فشدة التركز السكاني في المدن يعد خطراً على أمن واستقرار الدولة ، اذا ما حصلت اضطرابات داخلية ، فضلاً عن إغراء الأعداء بتدميرها

لتحطيم الجبهة الداخلية المتمثلة بالمدنيين ومعنوياتهم، وتدمير المنشآت الاقتصادية والمالية ، والخدمية في حال نشوب صراع خارجي، ولنمو المدن اعتباران في الجغرافية السياسية أولهما أن تطور الأسلحة البعيدة المدى جعلت المراكز الحضرية أهداف يسيرة المنال، وقد يدعو ذلك لتطوير وتحسين السياسات الاستراتيجية والعلاقات الداخلية للدولة، أما الاعتبار الثاني فهو أن مشكلات شدة تركز السكان في المناطق الحضرية وتكتل الأخيرة في مواقع من دون أخرى قد أصبحت من الخطورة في بلاد كثيرة وعلاجها الوحيد هو التخطيط الإقليمي المتوازن لإعادة توزيع السكان .

ثانياً- أنماط التوزيع السكاني :

بالنظر إلى الخريطة(٤) نلاحظ أن سكان المحافظة لا يتوزعون بشكل منتظم، إذ تظهر أنماط عدة للتوزيع أثرت بها مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية(******)، وكما يأتي :

أ-نمط التوزيع الخطي :

تتوزع التجمعات السكانية بشكل خطي على امتداد ضفاف الأنهار وتفرعاتها، وكان لترب ضفاف الأنهار الصالحة للنشاط الزراعي أثرها الواضح في بلورة هذا النمط فضلاً عن امتداد طرق النقل البري بموازاة الأنهار التي اسهمت هي الأخرى في امتداد المستوطنات على جانبيها ، وبذلك يتجمع معظم سكان المحافظة في ضمن هذا النمط الذي يضم معظم المراكز الحضرية وهي : البصرة ، وشط العرب ، وأبو الخصيب، والسيبة، والفاو، والدير، والنشوة، والهارثة على شط العرب، ومدينة القرنة عند ملتقى دجلة والفرات، والمدينة، وعز الدين سليم، والصادق، على نهر الفرات، فضلاً عن معظم المستوطنات الريفية، وبذلك يعد هذا النمط اكثر استقطاباً للسكان في المحافظة .

ب-نمط التوزيع المتجمع:

يظهر هذا النمط في التجمعات السكانية الكبيرة في ضمن النمط الأول ويتمثل في البصرة التي تظهر كأكبر تجمع سكاني في المحافظة ، وفي مدينة الزبير التي تظهر كأكبر تجمع سكاني خارج نطاق النمط الخطي في المناطق الغربية، وفي هذا النمط التوزيعي تتخذ التجمعات السكانية شكلاً منتظماً متجاوراً ومتقابلاً، وبالرغم من أن هذا النمط يظهر فوق مناطق محدودة تمتلك بالضرورة إمكانات جذب محلية تنفرد بها

عن غيرها ، إلا انه مرتبط بشكل أو بآخر بوجود الموارد المائية والتربة الجيدة والإمكانات الاقتصادية وتركز المؤسسات الإدارية والمؤسسات الخدمية مثل مركز المحافظة ومركز قضاء الزبير .

خريطة(٤)

التوزيع الفعلي لسكان محافظة البصرة عام ٢٠١٦

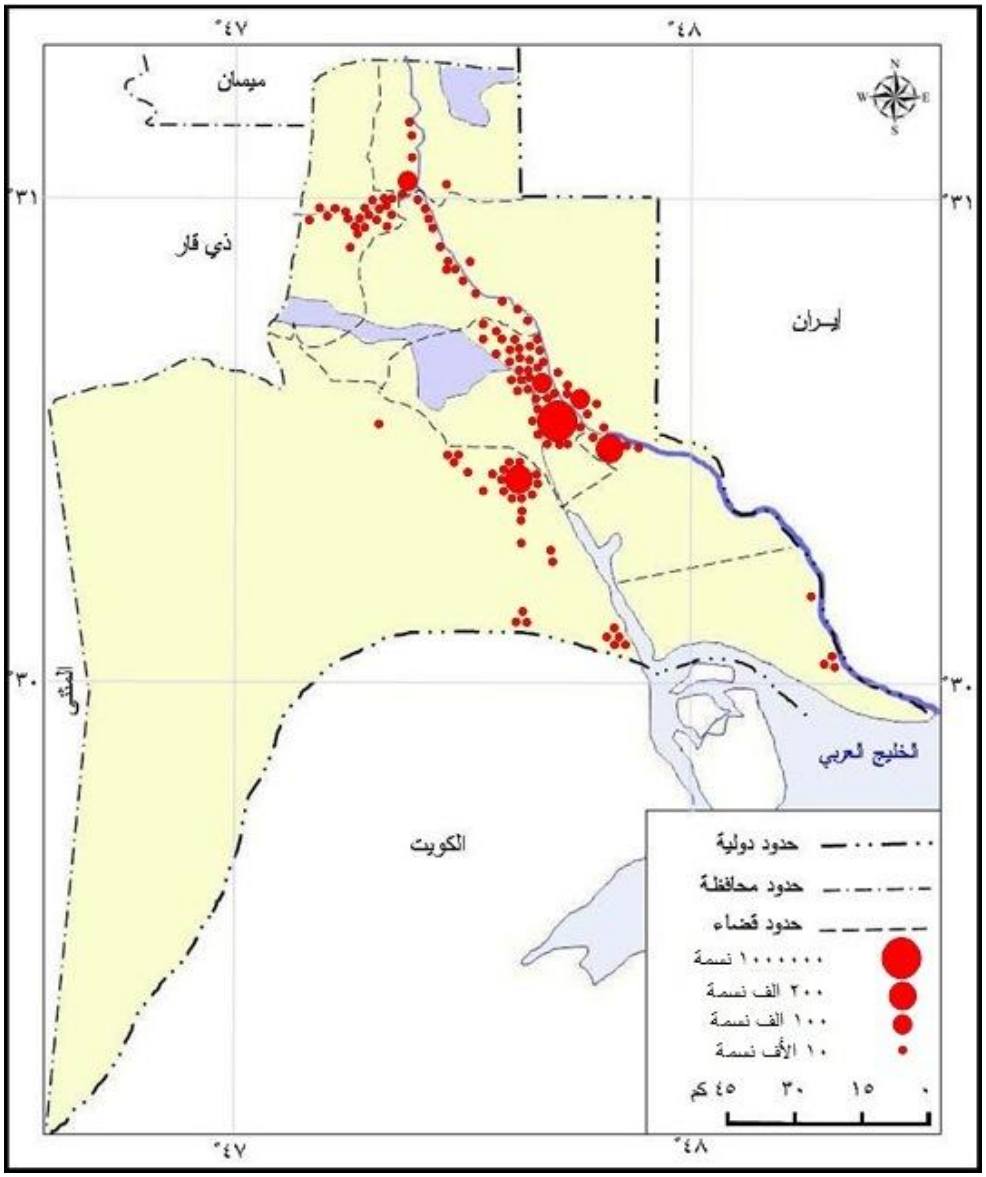

المصدر ، جدول(١)

ج-نمط التوزيع المنتشر والمبعثر :

وفيه تتبعثر التجمعات السكانية على مساحة واسعة، ويظهر في المناطق الغربية التي ترتبط بوجود المزارع ، والمنشآت النفطية والصناعية، ويكون الانتشار عشوائياً وغير منتظم، والتجمعات سكانية ذات أحجام قليلة السكان مثل مزارع سفوان، والبرجسية، ويعكس هذا النمط الانخفاض الواضح في كثافة السكان ، إذ يظهر في المناطق التي تسود فيها الزراعة الفردية في قضاء الزبير ، وفي مناطق حافات الأهوار في قضائي القرنة، والمدينة ، وناحية الهارثة ضمن قضاء البصرة . وتظهر ضمن هذا النمط بعض التجمعات السكانية ذات أحجام لا بأس بها من السكان مثل مدينة أم قصر، وسفوان .

وفي ضوء هذا التباين يمكن تقسيم المحافظة إلى منطقتين هما :

-المناطق المعمورة : تتركز المناطق المعمورة في النصف الشرقي من محافظة البصرة، حول ضفاف أنهار دجلة والفرات ، وشط العرب والقنوات والجداول المتفرعة منها. والجزء الشرقي من قضاء الزبير الذي يضم مركز قضاء الزبير، والتجمعات السكانية التي تقع إلى الجنوب منه حتى الحدود الكويتية. ويعود ذلك إلى توفر الموارد المائية المتمثلة بالأنهار السابقة الذكر فضلاً عن الأهوار، والمناطق الزراعية، والموانئ، والمنشآت الاقتصادية ، والطرق الرئيسة التي تربط التجمعات السكانية مع بعضها البعض من جهة ومع المحافظات والدول المجاورة من جهة أخرى .

- المناطق الفارغة : هي المناطق التي تنتشر فيها الحقول النفطية في الغرب والجنوب الغربي ، والمناطق الساحلية للخليج وخور الزبير ، والمناطق الشرقية القريبة من الحدود العراقية-الإيرانية ، وهذه المناطق تشكل مساحات واسعة ، وامتداها على مساحة من الساحل البحري والحدود العراقية-الإيرانية من جهة، والحدود العراقية-الكويتية، والسعودية من جهة أخرى وهو ما يشكل ضعفاً جيوبولتيكياً عند تعرض الدولة لخطر خارجي، فضلاً عن ضعف السيطرة الأمنية، مما يزيد من نشاط عمليات التسلل والتهريب، ولمعالجة ذلك يمكن استثمار منطقة الساحل البحري والحدود الدولية في إنشاء مراكز عمرانية جديدة ، وإنشاء المناطق التجارية الحرة ، وتطوير البنى الأساسية في بعض مناطق الفراغ السكاني لتساعد على توطين السكان .

ثالثاً- النتائج السياسية لتوزيع السكان في محافظة البصرة حاضراً ومستقبلاً :

يترتب على صورة التوزيع المكاني للسكان العديد من النتائج السياسية ، فهناك علاقة بين التوزيع الجغرافي للسكان في الدولة وقوتها السياسية ، فكلما كان السكان ينتشرون بانتظام في جميع أرجاء الدولة مع وجود قطب واحد لتركزهم يتمثل في إقليم العاصمة كان ذلك أفضل من الناحية السياسية ، وسبب ذلك يعود إلى سهولة سيطرة الدولة على جميع الأجزاء من هذا المركز أو القلب ، كما أنها تتمتع بدرجة عالية من الوحدة الداخلية أكثر من الدولة التي لديها أكثر من قلب واحد[١٦] .

١- وجود خلخل سكاني كبير تعاني منه المحافظة، يتمثل في استثمار قليل من مساحتها، فضلاً عن أن تركز السكان في مناطق محددة يعني زيادة في الخسائر البشرية والمادية في حال وقوع الحرب ، وهذا عنصر ضعف جيوبولتيكي يعمل لغير صالحها ، ويقلل من قيمة الدور الاستراتيجي لها في العراق .

٢-إن تركز النشاط العمراني في عدد من المدن شكل جانباً سلبياً من الناحية العسكرية. فالتركز في مدن محددة غير مأمون العواقب، إذ تشير الدراسات العسكرية إلى أن وسائل الدفاع الجوي لا يمكنها أن تسقط اكثر من (٢٠%) من القاذفات المغيرة قبل أن تصل إلى أهدافها ، ولكي يمكن الحصول على هذه النسبة لابد أن تكون المضادات الأرضية واسعة الانتشار، وأن تكون شبكات الإنذار المبكر من الوفرة بحيث تغطي كل مساحة المنطقة، ومتى ما تحقق ذلك فمن المحتمل أن تصيب الطائرات المغيرة أهدافها بنسبة (٨٠%)، ومن ناحية أخرى فإن الرؤوس النووية باهضة التكاليف لذلك فهي لن تلقى على مدن يقل عدد سكانها عن ربع مليون نسمة إلا إذا كانت ذات أهمية تتوافر فيها منشآت عسكرية ضخمة ، أو مناطق صناعية ضخمة[١٤] .

٣- تضم المناطق الغربية والجنوبية من المحافظة تجمعات سكانية مبعثرة ، إلا أنها ليست بمستوى التواجد السكاني على امتداد أنهار دجلة والفرات وشط العرب أي أن ما يزيد عن ثلاثة أرباع سكان المحافظة يتركزون في مساحة تقدر باقل من (٤٠%) من مساحتها ما جعلها من أكثر الجوانب السلبية السكانية جيوبوليتيكياً ، وهو تركز سلبي

وغير متوازن، ليمثل ذلك أحد جوانب الضعف السكاني السياسي للمحافظة . ووجود مساحات تخلو من السكان تعمل على فصل التركزات السكانية ، ويسودها التخلف التنموي الاجتماعي لتشكل عامل ضعف في الترابط الداخلي ، فإذا ما تمت تنميتها واستيطانها سيعزز ذلك الترابط ما بين أقاليم المحافظة اقتصادياً واجتماعياً لتجعل منها أكثر قوة في علاقاتها الداخلية ، ومن ثَمَّ تنعكس هذه القوة على الأمن القومي العراقي.

٤-بالرغم من تركز أكثر من ثلث السكان في مركز المحافظة التي تمثل منطقة القلب الرئيسة ، وتستحوذ على أكبر نسبة من السكان الحضر، توجد قلوب عدة تشكل مراكز إقليمية سريعة النمو وهي الزبير، في الغرب، والقرنة في الشمال ، وهذا التعدد، ولمسافات متباعدة، يخفف الضغط على مركز المحافظة ، ومن جانب آخر يهدد وحدة المحافظة، ويغري الجهات التخطيطية لتقسيم المحافظة إلى ثلاث محافظات . إلا أن إيجابياته تتمثل في تخفيف الضغط على مركز المحافظة . ولو أن الجهات التخطيطية في المحافظة والدولة قامت بدعم وتطوير مناطق القلوب الصغيرة الأمر الذي من شأنه تطوير القاعدة الصناعية وتحقيق معدلات نمو اقتصادية وجذب أعداد كبيرة من السكان لأمر الذي يترتب علية إعادة توزيع للسكان .

٥- يظهر التوزيع الهامشي لسكان محافظة البصرة ولاسيما مركزها قريباً من الحدود مع إيران ، ويقابله توزيع هامشي لحجم سكاني كبير على الجانب الإيراني ، وهذا التوزيع الهامشي لكلتا الدولتين قد فرضته عليهم الظروف الطبيعية المتشابهة الأمر الذي يمكن أنْ يسهم في تعزيز وتقويتها العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يحقق الأمن الوطني والقومي بين الدولتين .

وفي ضوء ذلك نتوقع ثلاثة سيناريوهات لمستقبل التوزيع السكاني لمحافظة البصرة ، هي :

السيناريو الأول ، يميل التوزيع السكاني إلى زيادة في تركز السكان في مناطق دون أخرى، لاسيما المناطق الحضرية في ظل الوضع الراهن، وعدم وجود خطط للتنمية الإقليمية (حضرية وريفية)، وسيؤدي ذلك إلى الضغط على الأرض ، وتدني مستوى الخدمات، وظهور مشاكل أمنية متعددة تؤثر سلباً وتؤدي إلى ضعف مساهمة سكان محافظة البصرة في قوة العراق السياسية .

السيناريو الثاني ، يميل التوزيع السكاني إلى إعادة انخفاض في تركزهم، وانتشارهم على مساحات جديدة ، ولكن بشكل طفيف، ويحدث ذلك بتنمية بعض المناطق الريفية، واستثمار حقول نفطية جديدة وقيام بعض المشاريع الاقتصادية التي تجذب إليها السكان. وسيؤدي ذلك إلى رفع مستوى تأثير السكان في القوة السياسية للعراق .

السيناريو الثالث : يميل التوزيع السكاني إلى انخفاض كبير في التركز ، وانتشارهم على مساحة واسعة، مما يفضي إلى استثمار افضل للمساحة ، وتخفيف الضغط على المدن الكبرى ، ويحصل ذلك بإنشاء مدن جديدة ، وقيام مشاريع زراعية تنموية في المناطق الصحراوية ، وتنمية مناطق الأهوار ، والمناطق الحدودية مما سيؤدي إلى رفع مساهمة السكان في قوة العراق السياسية .

وفي ظل الأوضاع الحالية وتدني أسعار النفط ، وعدم وجود سياسة سكانية واضحة، وعدم تطبيق قوانين تنظم استعمالات الأرض نتوقع حصول التنبؤ الثاني على المدى القريب والمتوسط مما يعني أن صورة التوزيع الحالية سوف لن تتغير كثيراً ، ولن تكون في صالح القوة السياسية للعراق، الا اذا وضع خطط وبرامج للتنمية الإقليمية والبشرية .

الاستنتاجات :

نستنتج مما سبق إن اكثر من ثلث سكان المحافظة يتركزون في قضاء البصرة ، يليه قضاء الزبير ، ثم قضاء القرنة ، والمدينة ، ابو الخصيب ، وشط العرب ، والفاو لمعظم السنوات للمدة من ١٩٧٧-٢٠١٦ ، عدا عام ١٩٨٧ الذي خلا فيه بعض الوحدات الإدارية من سكانها بسبب تأثرها المباشر بالعمليات العسكرية إبان الحرب العراقية-الإيرانية ، وقد أوجد تباعد المراكز الحضرية عن مركز المحافظة أنْ صار بعضها مراكز إقليمية يمتد تأثيرها إلى المحافظات المجاورة مثل القرنة ، والزبير ، ما يعكس الخلل في توزيع خطط التنمية وبرامجها ، وهذا التركز يسبب مشاكل سياسية في حال حدوث اضطرابات داخلية أو تعرض البلاد إلى عدوان خارجي ويشكل ضعفاً من الناحية الجيوبولتيكية إذا استمر بهذا الشكل ، أما التوزيع بحسب كثافة السكان فهو ليس سلبياً تماماً ، لكن التباين الإقليمي في الكثافة يبدو متطرفاً لظهور كثافة سكانية عالية في قضاء البصرة تتجاوز (١٠٠٠ نسمة/كم٢) ، في حين لا تتجاوز (٣٠ نسمة/كم٢) في قضاء الفاو . ويظهر التركز السكاني أنه متساوٍ إلى حد ما وان هناك تركزاً سكانياً عالياً في معظم وحداتها الإدارية مما يؤكد حالة الضعف في توزيع السكان وانتشارهم على المساحة التي أدت إلى سعة المناطق الخالية من السكان مما أوجد حالة من التأثير السلبي المباشر على قوة المحافظة لاسيما أن التركز السكاني لا يميل إلى الانخفاض بشكل كبير في المستقبل ، إلا أن ارتفاع معدل التحضر في المحافظة وبشكل سريع يؤدي إلى زيادة عدد المدن المتضخمة بسكانها ، ولذلك توصي الدراسة بما يأتي :

١- إعادة التقسيمات الإدارية الحالية الداخلية للمحافظة بما يتلاءم مع حجم السكان والمساحة باقتطاع بعض أجزاء من الوحدات الإدارية ودمجها في وحدات إدارية أخرى واستحداث وحدات إدارية جديدة مثل استحداث قضاء أم قصر الذي يضم ناحية صفوان بعد اقتطاعها من قضاء الزبير ، وقضاء الدير الذي يضم ناحية النشوة بعد اقتطاعها من قضاء شط العرب ، واستحداث قضاء الهارثة بعد اقتطاعه من قضاء البصرة .

٢- إعادة توزيع السكان والتقليل من حدة التركز السكاني بتوسيع بعض التجمعات السكانية ذات المواقع الجيوبوليتيكية ، ببناء وحدات سكنية فيها ، وتوطين بعض الصناعات فيها مثل مدينة الفاو ، وصفوان ، ومركز ناحية النشوة ، والسيبة.

٣-تنمية المناطق الهامشية التي تقع على الحدود مع الدول المجاورة للعراق مثل مدينة صفوان وام قصر على الحدود مع الكويت ، ومدن الفاو وابو الخصيب التي تقع على ضفة شط العرب اليمنى مقابل خط الحدود النهري مع ايران ، والاهتمام بمدنها وتجمعاتها السكانية وحث سكانها على عدم تركها ، باعتبار تواجدهم فيها مكسباً أمنياً يساعد على التماسك السكاني .

٤- الحد من تركز السكان في المدن الكبرى ، بإيجاد مشاريع تنموية في المناطق الريفية ، وبناء المدن الجديدة.

٥-إعادة إعمار القرى التي دمرتها الحرب العراقية-الإيرانية ، وتوسيع بعض التجمعات السكانية كما هو الحال في المناطق الغربية في ضمن قضاء الزبير ، والشرقية ضمن ناحية النشوة التابعة لقضاء شط العرب .

٦- توزيع خطط وبرامج التنمية بشكل متساوٍ وعادل في جميع مناطق المحافظة ، وتوفير فرص العمل لكل السكان .

٧-تقسيم قضاء البصرة إلى قضائين إداريين للتخفيف من الضغط السكاني وتقديم افضل الخدمات للسكان .

الهوامش :

(١) عبد الحسين زيني وآخرون، الإحصاء السكاني، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص٩٢ .

(٢) حيدر حسين عبد الستار المندلاوي، دور العامل السكاني في قوة الدولة الليبية، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، ٢٠٠٦ ، ص٥٣ .

(٣) محمد محمود الديب، الجغرافية السياسية من منظور معاصر، ط٦ ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ٢٠٠٨، ص٩١ .

(٤) سعدون شلال ظاهر، دور السكان في الوزن السياسي للعراق دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ ، ص٩٣ .

(٥)حسين عليوي ناصر الزيادي ، التوزيع السكاني وتغيره في المملكة العربية السعودية للمدة من١٩٩٣-٢٠٠٦ ، دراسة في جغرافية السكان باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ، مجلة كلية الآداب ، العدد ١ ، ك٢، جامعة ذي قار، ٢٠١٠، ص١١٠.

(٦) رشود بن محمد الخريف، السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات ، ط٢ ، الرياض ٢٠٠٨، ص١٤٤ .

(٧) حيدر حسين عبد الستار المندلاوي، دور العامل السكاني في قوة الدولة الليبية، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص٦٣.

(٨)محمد محمود إبراهيم الديب ، مصدر سابق ، ص٥٧٠ .

(٩) فايز محمد العيسوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص١٠٠ .

*- نسبة التركز =٢/١ مج(س – ص) ، إذ أن س = نسبة مساحة الوحدة الإدارية إلى جملة مساحة المحافظة ، ص= نسبة سكان الوحدة الإدارية إلى جملة سكان المحافظة ، مج= الفرق الموجب بين هذه النسب ، أي مجموع القيم دون النظر إلى الإشارات . ومعيار نسبة التركز (٠- ٢٥)% متساوي التوزيع ، (٢٥- ٥٠)% متساوي التوزيع إلى حد ما ، (٥٠- ٧٥)% متوسط التركز، (٧٥- ١٠٠)% شديد التركز . ينظر (مصطفى عبد الله السويدي ، تباين التوزيع الجغرافي لسكان محافظات الفرات الأوسط حسب تعداد ١٩٨٧، دراسة سكانية كارتوگرافية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٦، ص ١٦٤) .

(١٠) لطيف هاشم كزار، مؤشرات التمركز لسكان محافظة المثنى، مجلة الأستاذ، م١، العدد٢٠٤ ، كلية التربية /ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣، ص٤٢٢ .

**- يستخدم منحنى لورنز للتعرف على مدى تركز السكان أو تبعثرهم على الوحدات المكانية المختلفة ، فإذا كان التوزيع متماثلا فإن المنحنى يأخذ خطاً مستقيماً ، ويكون توزيع السكان منتظما بالكامل ، وإذا كان متطرفا فإن المنحنى يتبع المحور الأفقي ، ثم يتبع المنحنى العمودي أو يقترب منه ويمثل حالة التركيز الكامل ، ينظر (رشود بن محمد الخريف، مصدر سابق، ص١٦٥).

(١١)عمر الفاروق السيد رجب ، قوة الدولة- دراسية جيو استراتيجية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٢، ص١٨٤ .

***- تم تحويل قطعة زراعية بمساحة (١٥٠ كم٢) في كردلان وتحويلها الى سكنية ، المصدر (مقابلة مع المهندسة كوثر بناي زبيري، قسسم تخطيط المدن ، بلدية مركز قضاء شط العرب بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢١) .

****- موشر الهيمنة الحضرية = س١/س٢ +س٣ + س٤ ، إذ إن س١، عدد سكان المدينة الأولى ، وس٢ ،٣ ،٤ سكان المدن التي تليها في الحجم ، ويميل التوازن عندما تكون قيمة المدن قريبة من (٠,٣)، وهي لا تقل غالباً عن (٠,٥) ، ينظر (نزهه يقضان الجابري ، التحضر في المملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة ام القرى للعلوم التربوية والنفسية ، م٢ ، العدد ٢ يوليو ٢٠٠٨، ص١٢٣) .

(١٢) مديرية إحصاء البصرة ، قسم تكنلوجيا المعلومات ، إسقاطات السكان لعام ٢٠١٦ ، غير منشور

(١٣) محمد محمود الديب ، مصدر سابق ، ص٥٦٩ ، ٥٧٠ .

(١٤) فتحي محمد ابو عيانة ، جغرافية السكان أسس وتطبيقات ، مصدر سابق ، ص٣٥٨ .

(١٥) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي لسنة ٢٠١٣ ، جدول ٣ ، ص٢٥ .

(١٦) محمد محمود الديب، مصدر سابق ، ص٣٩٢-٣٩٣.

(١٧) صلاح محسن جاسم، الوزن السياسي لسكان الولايات المتحدة، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص٥٢ .

*****- لا تهتم الجغرافيا السياسية عند دراستها للسكان لعوامل التوزيع لعدم أهميتها وتأثيرها السياسي ، ويمكن الإشارة إليها عند دراسة التوزيع الفعلي .

المصادر

١. أبو عيانة، فتحي محمد ، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، ط٤ ، دار المعرفية الجامعية، الإسكندرية ، ١٩٩٣ .

٢. الجابري ، نزهه يقضان ، التحضر في المملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة ام القرى للعلوم التربوية والنفسية ، م٢ ، العدد ٢ يوليو ٢٠٠٨ .

٣. جاسم ، صلاح محسن ، الوزن السياسي لسكان الولايات المتحدة ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، ,٢٠٠٧

٤. زيني، عبد الحسين وآخرون، الإحصاء السكاني، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد ، ١٩٨٠ .

٥. حيدر حسين عبد الستار المندلاوي، دور العامل السكاني في قوة الدولة الليبية، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة بغداد، ٢٠٠٦ .

٦. الخريف ، رشود بن محمد، السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات، ط٢ ، الرياض ٢٠٠٨ .

٧. الديب ، محمد محمود، الجغرافية السياسية من منظور معاصر، ط٦ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ٢٠٠٨

٨. الزيادي ، حسين عليوي ناصر ، التوزيع السكاني وتغيره في المملكة العربية السعودية للمدة من١٩٩٣-٢٠٠٦ ، دراسة في جغرافية السكان باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ، مجلة كلية الآداب ، العدد ١ ، ك٢، جامعة ذي قار، ٢٠١٠ .

٩. السويدي، مصطفى عبد الله ، تباين التوزيع الجغرافي لسكان محافظات الفرات الأوسط حسب تعداد ١٩٨٧، دراسة سكانية كارتوگرافية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة ، ١٩٩٦ .

١٠. ظاهر، سعدون شلال، دور السكان في الوزن السياسي للعراق دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ,١٩٩٦

١١. كزار ، لطيف هاشم ، مؤشرات التمركز لسكان محافظة المثنى ، مجلة الأستاذ ، م١ ، العدد٢٠٤ ، كلية التربية /ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣ .

١٢. مديرية إحصاء البصرة، قسم تكنلوجيا المعلومات ، إسقاطات السكان لعام ٢٠١٦ ، غير منشور

١٣. المندلاوي، حيدر حسين عبد الستار المندلاوي ، دور العامل السكاني في قوة الدولة الليبية ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ .

١٤. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، التعدادات السكانية ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧ ، وإسقاطات السكان لعام ٢٠٠٧

١٥. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي لسنة ٢٠١٣ .

١٦- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحسائية السنوية ٢٠١٦ .

١٧. وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الإدارية، مقياس الرسم١: ٥٠٠٠٠٠، بغداد ، ٢٠١١ .